

.....	الفصل الاول ماهية سعر الصرف
.....	المبحث الاول تعريف سعر الصرف وأنواعه
.....	المطلب الاول سعر الصرف
.....	المطلب الثاني أنواع سعر الصرف
.....	المطلب الثالث العوامل المؤثرة في سعر الصرف
.....	المبحث الثاني سياسة سعر الصرف وانظمتها
.....	المطلب الاول سياسة سعر الصرف
.....	المطلب الثاني أنظمة سعر الصرف
.....	المطلب الثالث أدوات سعر الصرف
.....	المبحث الثالث: أهداف عوامل سعر الصرف وكيفية تحديده
.....	المطلب الاول أهداف سعر الصرف
.....	المطلب الثاني العوامل المؤثرة في سعر الصرف
.....	المطلب الثالث كيفية تهديد أسعار الصرف
.....	الفصل الثاني: مدخل الى التجارة الخارجية
.....	المبحث الاول عموميات حول التجارة الخارجية
.....	المطلب الاول مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها
.....	المطلب الثاني أسباب قيام التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها
.....	المبحث الثاني: آثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية
.....	المطلب الاول علاقة التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد
.....	المطلب الثاني أهمية التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد

الفصل الثالث: تاثير التقلبات سعر الصرف على حركة التجارة الخارجية والجزائر.....

المبحث الاول تاثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

المطلب الاول تاثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

المطلب الثاني تاثير التقلبات على الواردات.....

المطلب الثالث تاثير تخفيض قيمة العملة على اقتصادية الدول النامية

المبحث الثاني فعالية سعر الصرف في الجزائر

المطلب الاول سياسة سعر الصرف في الجزائر

المطلب الثاني نظام تحديد قيمة الدينار الجزائري.....

.....الخاتمة

الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق وجدنا أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دولياً أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى بغض النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أية دولة. هذا ما أدى إلى تسجيل اختلالات في موازين المدفوعات لمعظم الدول، حيث كان لسياسة سعر الصرف أهمية وموقع ضمن أساليب القضاء على الاختلال الخارجي وكذلك ضمن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان النامية بوجه خاص، مما أدى إلى جعلها نقطة التقاء واشتراك بينها، وذلك بغرض القضاء على اختلال توازنها الخارجي حتى تتمكن من الاندماج والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والنقدية العالمية المتجددة باستمرار.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكننتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها، خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محللين لأثر هذه السياسة على علاج الحساب الجاري بصفة خاصة و مي ا زن المدفوعات عموماً.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الحج ا زئر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها.

لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية أيضاً بين تغيرات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري ، حيث كلما ا زدت و تحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري.

-اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة

كما يلي:

1-تتمحور الفرضية الأولى كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له اثر إيجابي في تحسين وضعية المي ا زن التجاري ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.

2-في حين تفترض الفرضية الثانية إنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية، وهذا ما لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج و حيد ألا و هو البترول و بالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

-

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

-بينت الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة 1961-1969 بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لإنهيار أسعار البترول عام 1969 أثر سلبي على الإقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار، حيث توالى التخفيضات منذ أزمة 1969 وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار.

-شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الإقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في مي ا زن المدفوعات.

-أن اعتماد الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

- يعاني الإقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن

بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.

- كما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية والغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وادماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي.

- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، حيث أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضعية الميزان التجاري، وأن

- الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

- التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملت ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية.

- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري.

- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته و الانتقال إلى نظام أكثر مرونة.

وإجمالاً يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

التوصيات و الإقتراحات:

- تتوجها لما جاء في البحث من دراسة و تحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:
- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، و كذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها و مدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.
 - بما أن حوالي 69 ٪ من صادرات الجزائر هي من المحروقات تتجه معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وعدم الإعتماد على المحروقات والمواد الأولية.
 - ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنوع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.
 - وضع استراتيجية لتنوع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.
 - العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
 - ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري و إعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري.
 - القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.

- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل و توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي و الموازي من خلال تجنيب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين اللجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هناك بديل أفضل ومضمون و المتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية، خاصة و أنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة.

كلمة شكر

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم،

والصلاة والسلام على معلم البشر، وآله وصحبه أجمعين.

أولا وقبل كل شيء أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى من يعجز لساني عن إيجاد

العبارات المناسبة لشكركه، إلى من سدّد خطايا وأنار طريقي، إلى واهب الحياة،

إلى ربي رب العزة جل جلاله.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المؤطر الفاضل "ابراهيم عمر"

لقبول الإشراف على مذكري والذي لم يبخل علي بتوجيهاته

ونصائحه القيمة والشمينة طوال مراحل انجازنا لهذا العمل

دون أن أنسى تقديم الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة.

إهداء

الحمد لله أن أرى القدر يرقى بكرمه إلى حد السماء فتطوف النفس بوسام

إهداء ين عصارة الجهد والإصرار على بلوغ الغاية عزيمة وإرادة.

إلى بذرة الوجود الكائنة بأعمامي والدتي الكريمة، "أمي الحنوننة"

التي علمتني سلك الدروب الصعبة، وطلب العلم كمطلب الأرض للغيث،

وإلى الوالد الكريم

إلى كل اخوتي واصدقائي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي المتواضع.

تمهيد:

إنه من الواضح أن المبادلة لعملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك العملاتين.

تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمنًا لها ومنه فسر الصرف عبارة عن عدد الوحدات كما يمكن القول أن سعر الصرف يجب دفعه من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة.

المبحث الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه.

المطلب الأول تعريف سعر الصرف:

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي¹.

سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية و كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و توفير الواردات².

هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية و هو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات³.

هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة⁴. فهو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمي.

¹ - شمعون شمعون، البورصة الجزائرية، دار الأطلس للنشر و التوزيع، 1994، ص139.

² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص105.

³ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص103.

⁴ - الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص96.

كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى و في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات و هما:

*** التسعير المباشر:**

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة

الوطنية، و في الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر، و أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا، حيث في المركز المالي بلندن يقاس الجنيه الإسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

*** التسعير الغير مباشر:**

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، حيث في هذه الأخيرة يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي: 1 دولار = 59.67 دينار.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بعملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو شراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينها، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية و سعر الصرف الموازي أي المعمول به في الأسواق

الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹.

- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر هذا النوع عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية الأزمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الإنتاج المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين و إن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية.

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرفية ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

* **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية و من أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الأساسي إلى العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

توجد هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف وهي مستويات الأسعار النسبية الجمركية و الحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية و الإنتاجية.

3-1- مستويات الأسعار النسبية: إن نظرية تعادل القدرة الشرائية عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية، ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع

¹ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق ، ص 103، 104

المحلية بطريقة جيدة، و على العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعي النسبي للسلع المحلية ينخفض و الطلب على السلع المحلية يزداد فيمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية وهي الفترة الطويلة فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها¹.

3-2- التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل

التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) و الحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

3-3- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: إن الزيادة في الطلب على

صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، و على العكس فإن الزيادة في طلب الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية.

3-4- الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية عن غيرها من الدول الأخرى فإن

منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية تظل تحقق أرباحاً، و النتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية و ميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للعملة و مع ذلك فإذا تفهقرت إنتاجية الدول بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبياً عالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة للدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

آخر ما نصل إليه أنه إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على

السلع المحلية بالنسبة

للسلع الأجنبية، فإن العملة المحلية تزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستتناقص قيمتها².

¹ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 136، 137.

² - محمود حميدات، المرجع السابق، ص 111.

المبحث الثاني: سياسة سعر الصرف و أنظمتها.

المطلب الاول: سياسة سعر الصرف

هي مجموعة من الإجراءات و القرارات التي تنفذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي بالإضافة إلي القيام باختيار و تحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية و الأهداف المرجو تحقيقها، و أهمها الحفاظ على استقرار عملتها¹.

يرتبط تحديد معالم هذه السياسة بمجموعة من العوامل من أجل أن نعكس الأهمية السابقة لأسعار الصرف و أهمها:

1- النظام النقدي الدولي:

الذي يتشكل من مجموعة القواعد و الميكانيزمات القادرة على إصدار و تسيير الرقابة على العملات الدولية، و ضمان التطور المتوازن للمبادلات الدولية و تطور الاقتصاد الدولي عامة².

قد مر هذا النظام في تطوره بثلاث مراحل أساسية تراوحت فيها الأنظمة النقدية بين الحرية و الثبات، و اختلفت فيما بينها من حيث الطبيعة و الأدوات، و هي الفترة 1914، فترة ما بين الحربين، و بدءاً من اتفاقية بريتون وودر 1944. و ما وصل بعد انهيارها. ففي الفترة الأولى لم تكن الدولة حرة في تحديد سياستها في تحديد أسعار الصرف حيث سادت قاعدة الذهب، و لم يكن لها خيار طالما ارتبطت بهذه القاعدة التي ألزمتها بتكييف اقتصادها بما سمح لها تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

لتعود هذه الحرية بعد الحرب العالمية الثانية بحلول أزمة الكساد و الافتقار لآليات تصحيح كافية في

السنوات الثلاثينيات، و تجربة أسعار صرف مرنة و لكن مع اتفاقية بريتون وودز التي وضعت القواعد الصحيحة لنظام نقدي دولي قام على الدولار من أجل تحقيق هدفين أساسيين - خاصة مع إنشاء صندوق النقد الدولي وهما: * وضع نظام تعادل ثابت. * قابلية تحويل العملات فيما بينها.

¹ - بشير حمدوش، المرجع السابق، ص 259.

² - Josette peyard ,gestion financière international,2eme édition, paris,1989,p25

بالإضافة إلى وضع نظام نقدي جديد يعمل على تعظيم التجارة و الاستثمارات الدولية و توزيع عادل للموارد و المكاسب في العالم من خلال تحقيق المبادئ الثلاثة الأساسية له و هي : التصحيح و السيولة و الثقة¹.

2-الأوضاع الداخلية للدولة:

فإذا تميزت الدولة بالاستقرار الاقتصادي و السياسي و بمعدلات نمو متزايدة،سوف نستطيع إتباع سياسة أكثر استقرارا و فعالية،وتعزز مكانتها النقدية بهدف زيادة وزن عملتها و إعطاء المستثمرين الأجانب حافزا للاستثمار فيها،هذا بعكس الدولة التي تتميز بالاستقرار أو في حالة إتباعها لبرنامج تصحيح اقتصادي،بحيث تحتم هذه الظروف على الدولة إتباع سياسة صرف معينة،و يدخل ضمن هذه الأوضاع أيضا،قدرة الدولة للتدخل في سوق الصرف امتلاكها لموارد مالية و احتياطات كافية.

3-الظروف الخارجية:

ما يميزها من تحولات في العلاقات الدولية و أثرها على ميزان المدفوعات،و هذا يؤدي بالدول إلى اتخاذ سياسات أسعار الصرف لتجنب الأزمات الاقتصادية الحادة و تتلاءم مع المستجدات. باعتماد الدولة لهذه الاعتبارات في اختيار سياسة فعالة لسعر الصرف،تتراوح بين التثبيت أو إعطاء

مرونة لأسعار الصرف أو اعتماد حالات وسطية بينهما،محاولة الاستفادة من مزايا كل نظام،أو الاتجاه نحو الرقابة على الصرف، وهذا ما سنقدمه من خلال تعريف أنظمة الصرف المرافقة لهذه السياسات.

المطلب الثاني:أنظمة سعر الصرف:

نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف²، و الآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات،و تحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد

¹ - كمال بكري، الاقتصاد الدولي-التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 404، 405.

² - Clark et autres-Le management des risques internationaux,economica,p18.

الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف و القيود على استخدامها و تمثلت أهم الأنظمة المتبعة في:

1- نظام سعر الصرف الثابت:

يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر الذهب أن يظل سعر العملات المختلفة ثابتاً، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتاً، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات يكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب الذي تم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل، ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائماً، وتكون هناك في الواقع حدود يتغير خلالها سعر الصرف. وهذه الحدود تعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب، ويتضح من ذلك أن بيع و شراء الذهب يتم وفق سعر صرف عملة كل دولة أي يصدر إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر صرف عملتها.

يستورد من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها، وهذه الحدود البسيطة التي يتغير داخلها سعر الصرف تتمثل في نفقات الدولة المصدرة للذهب من نفقات نقل و تأمين وغيرها، وهذا ما يؤدي بسعر الصرف إلى الاختلاف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي الحركات الوطنية بين حدين، حد أعلى يتحدد بنقطة خروج الذهب و حد أدنى يتحدد بنقطة دخول الذهب، ونلاحظ بصفة عامة أن قاعدة الذهب كانت

سائدة في أوروبا طوال القرن 19 و حتى قيام ح.ع.1.

لكن بين عامي 1924/1930 بدأت بعض الدول تخرج عن سيطرة هذه القاعدة، و اليوم لا توجد دولة في العالم تسير عليها رغم وجود عدد لا يستهان به من الاقتصاديين ما زالوا غير راضين عن التخلي عن هذه القاعدة، ولكن الأغلبية العظمى من الاقتصاديين يرجعون التخلي عن هذه القاعدة إلى النتائج السيئة التي حققتها لكن دون تجاهل المزايا التي حققتها.

* المزايا:

- توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية و تشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية، واستقرار الأسعار يجعل المصدر و المستورد على العلم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل عليه المصدر، أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض، وهذا ما يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم.

- إمكانية التحكم في كمية النقود لان الإصدار النقدي محدود بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي و هو أصعب ما يمكن تحقيقه حالياً.

- يجعل العملة قابلة للتحويل و الاستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها، وهذا لارتباطها بعملة أجنبية أو بسلة من العملات تتمتع بنوع من الاستقرار النقدي، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.

- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر و يحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، وهو موجود نوعاً ما على الدوام.

- سعر الصرف المعدل في منطقة التغيير المحددة لا يتغير.
هذه المزايا و الثبات في سعر الصرف سمح للدول ذات العجز أو الفائض برسم هيكل لمعاملاته الخارجية، بما يتناسب مع حالة ميزان المدفوعات، لكن هذا لم ينفى وجود نقائص و عيوب لهذا النظام.

* العيوب: يمكن ذكر بعض العيوب¹ فيما يلي:

- حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، داخل مجال

¹ - احمد محمد جاھدين ، سياسة الصرف الأدنى في مصر (1974-1981)، دار النهضة العربية، 2001، ص20،

- التغيير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الاحتياطات بشراء العملة الوطنية. في هذه الحالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض
- هذا النظام يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغيير، إذ استطاع البنك المركزي إعادة الاستقرار.
- السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية و استقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تمركز القوة الاقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية، و تبعية الاقتصاديات الأخرى لها.
- سعر الصرف الثابت قد لا يعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية.
- هذه العيوب أدت بالدول في سنوات السبعينات إلى التخلي عن هذا التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من أهدافها المسطرة ما بين العمل الذي قام به الاقتصادي Mundell من خلال ما أطلق عليه بالمعضلة الثلاثية، و الذي بين أن السياسة الاقتصادية الكلية لا تستطيع الدول تحقيقها إلا من خلال عنصرين من رؤوس المثلث أي: أ- حرية حركة انتقال رؤوس الأموال
- ب- استقلالية السياسة النقدية.
- ج- نظام سعر الصرف الثابت¹.
- 2- نظام الصرف العائم:**
- أنشئ هذا النظام في سنة 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية.

¹ - منصور محمد الشريف ، التجارة الخارجية الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ،

في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة و لا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد و يتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض و الطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أن يتحدد كأى سعر في سوق السلع.

لكن رغم هذا فان الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالاً للتدخل في أسعار الصرف القائمة و التأثير عليها، وعليه يمكن التفرقة بين التعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه).

أ- التعويم النظيف (الحر): هو التعويم بالمفهوم السابق أي لا وجود لأي تدخل من طرف السلطات النقدية، ويكون العرض و الطلب على العملات هي العامل المتحكم.

ب- التعويم المدار: هو تعويم لكنه يتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية، إذا ما لاحظت أن سعر عرض عملتها تتجه في غير الاتجاه المرغوب. وذلك بشراء أو بيع العملات، فإذا لاحظت مثلاً أن عملتها تتجه نحو الارتفاع باتجاه عملة أجنبية ما تقدم بشراء كميات من العملة الأجنبية، وهذا ما قامت به اليابان اتجاه الدولار.

يمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الحالتين المتطرفتين الثبات الكامل و التعويم الحر، وهو يتلاءم

مع الوضع النقدي الحالي وكذا ومنع التجارة الدولية حيث تتحدد أسعار مركزية الصرف وتجعل مرونة كبيرة للتغيير حولها، وذلك وفقاً لظروف العرض و الطلب.

- لماذا الذهاب إلى التعويم؟

لعل من الأسباب الداعية إلى اعتماد نظام الصرف العائم ما يلي:

- عدم وجود احتياطات كافية (احتياطات دولية كبيرة).
- عدم كفاية المعلومات (معطيات عن الظروف السائدة).
- عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي (توازن داخلي).
- الاعتبارات السياسية (تكون الدولة محل مساءلة من الشعب).

مما سبق يمكن القول أن سعر الصرف العائم هو السعر الذي لا يخضع لأي أساس في تحديده، وإنما تفاعل قوي العرض و الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وكأي نظام فهو ينطوي على مزايا أدت إلى اعتماده و على عيوب أنقصت من فعاليته.

* المزايا¹:

- ينطوي هذا النظام على سهولة تطبيقه، لان تنظيمه آلي في تحديد سعر الصرف للعملات وتخفيض تعامل حقيقي لسعر الصرف، بالإضافة أنه لا يوجد مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محرّكة للسوق كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الخارجية.
- في هذا النظام لم يصبح هناك محل لعملة دولية فأصبح الدولار الأمريكي كأي عملة أخرى لا يتمتع بميزة عن البقية الأخرى من العملات.
- أهم ميزة هي المضاربة في هذا النظام أصبحت غير مؤمنة بتدخل البنك المركزي وتشكل خطورة كبيرة للمضارب، كما أدى إلى تخفيف ضغوطها و هذا راجع إلى التسعير الحقيقي للعملة.
- هذا النظام يسمح بتتبع سياسة اقتصادية و نقدية مستقلة و أكثر مرونة، يمكنها التكيف و التفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها، وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسبا سواء فيما يتعلق ف أو أسعار الفائدة و كمية النقود. لا تكون هناك أسباب تمنح للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي من تقديم توجيهات.
- يسمح هذا النظام بحرية التجارة الدولية بالقضاء على القيود في العلاقات الاقتصادية والنقدية والخارجية.

* العيوب:

- هذا النظام يحتاج لدولة قوية لها مكانة اقتصادية وتتميز باقتصاد متقدم يتمتع بأسواق مالية وسوق نقد أجنبي متطور إلى حد كبير تسمح للمرونة دون تذبذبات مفرطة لأن

¹-بيترج كوبر، هونان كورتيس، دوغلاس، تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة، مجلة التمويل و التنمية، عدد02، المجلد30، جويلية1993، ص28، 29.

- التغيير في أسعار الصرف له نتائج سلبية على التجارة الدولية لاحتوائها على مخاطر كبيرة لا يمكن التنبؤ بمدىها أو خطورتها خاصة في الدول الصغيرة وقد يدفع المتعاملين إلى التخلي عن الصفقة أو تأجيلها من أجل تقليص خسائرها.
- صعوبة التخطيط في ظل هذا النظام لعدم استقرار أسعار الصرف و بالتالي أسعار الخدمات.
- التغيير في أسعار الصرف يشكل خطر على المؤسسات الاقتصادية لأنها تقع في حالة عدم تأكد في نتائجها المالية وحالة عدم توقع أو التوقع الضعيف ينقص من فعالية السياسة الاقتصادية.
- تقلص حركات رؤوس الأموال خاصة طويلة الأجل لأنها تدخل في حالة عدم التأكد سواء في القيمة أو العائد في الاستثمارات الأجنبية.
- تراوح العملية بين الانخفاض و الارتفاع المتكرر وبوتيرة متسارعة في بلد ما يؤدي إلى تقلص ثقة المتعاملين بهذه العملة.
- لا يمنع هذا النظام المضاربة الكلية وإنما يجعلها خطيرة.
- في حين أسعار الصرف الثابتة تشجع على التعاون الدولي، فإن أسعار الصرف المرنة تدفع كل بلد إلى إتباع سياسة اقتصادية بدون أي اعتبارات لنتائجها الدولية.

3- نظام الرقابة على الصرف:

- تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف¹.
- هذه الرقابة تعطي للسلطات النقدية متمثلة في البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية المصرح لها الصلاحيات المطلقة في بيع وشراء العملات الأجنبية بإجبار الأفراد و الوحدات الاقتصادية على تقديم كل ما يملكونه من عملات أجنبية ولا يمكن للمستوردين الحصول على هذه العملات إلا بموافقة السلطات النقدية ووفق أسعار تحددها، وذلك حتى تحافظ على استقرار أسعار الصرف.

¹ - محمد الناشد، التجارة الخارجية و الداخلية- ماهيتها وتخطيطها، السنة الرابعة، منشورات جامعة حلب، 1988، ص152.

ظهر هذا النظام في الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) حيث بدأت تطبيقه ألمانيا و أمريكا اللاتينية ليتم امتداده لبقية العالم، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية 2، نتيجة للتصدير العشوائي لرؤوس الأموال القصيرة الأجل أو ظاهرة الأموال التائهة¹، يعتبر هذا النظام ميزة للدول النامية حتى الآن لاستمرار العجز في ميزان مدفوعاتها.

يحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام بطريقة إدارية، حيث يتم جمع الطلب الفعلي للعملات الأجنبية و مطابقته مع الكمية المعروضة منها. لهذا يتميز بوجه إحتكاري للدولة في ظل العرض و الطلب على العملات لأنها تمثل البائع و المشتري الوحيد مما يؤدي إلى تقليص حجم عملات سوق الصرف و تهدف الدولة دائما إلى الرفع المتعمد لسعر الصرف ليحتفظ بقيمة العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية². من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الرقابة، بإتباع أساليب مختلفة سواء كانت كمية على المطلوب و المروض من العملات ونوعيتها وسعرها.

أ- الرقابة الكمية على الصرف: حيث تعتمد الدولة على احتكار التعامل على الصرف الأجنبي وذلك بمنع الأفراد و المشروعات الاحتفاظ بالعملات الأجنبية المحصلة من صادراتهم و تسليمها للسلطات النقدية بالإضافة إلى منح المستوردين هذه العملات بحسب ما تقتضيه الظروف وليس حاجة المستورد.

ب- الرقابة النوعية أو السعرية على الصرف: يتم التركيز هنا على نوعي المعاملات أي مضمونها وذلك بتطبيق إما:

- **سعر صرف ثنائي:** يتمثل في وضع سعري صرف مختلفين للعملات الدولية التي تقسم أو تصنف حسب رغبة الدولة في تشجيع أو كبح المعاملات ويكون سعر منخفض و الآخر مرتفع.
- **أسعار الصرف المتعددة:** يتم تقرير أكثر من سعر بين المعاملات التجارية و المالية حسب وضعية ميزان المدفوعات واحتياجات الاقتصاد الوطني كتمييز سعر الصرف بين قطاعي الاستيراد و التصدير و داخل كل قطاع بين مختلف السلع المتداولة.

¹ - محمد الناشر، المرجع السابق، ص 153.

² - محمد أحمد جاهدين، المرجع السابق، ص 39.

- قد تذهب الدولة إلى الرقابة إلى أبعد من ذلك من خلال التمييز بين العملات الأجنبية وإعطاء كل واحد منها سعرا حسب حاجتها لهذه العملات فإذا كانت الحاجة كبيرة لها تفرض على المتعاملين من الخارج كحالة التصدير مثلا تسوية التزاماتهم بها مقابل دفع علاوة على متحصلاتها من تلك العملات. ويتضح أن استعمال الأسعار الثنائية أو المتعددة للصرف يفتح مجال واسع أمام تدخل بعيد المدى للسلطات النقدية في عدد كبير من الأنشطة.

المطلب الثالث: أدوات سعر الصرف.

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الوسائل و الأدوات أهمها:

أ- تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في نظام سعر الصرف ثابت أما لما تدخل في نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي إلى تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كافي من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية الضرورية

للتصدير.

- الاستجابة لشروط مارشال- ليرنز و القاضي بأن تكون: $Em+Em > 1$ أي أن

مجموع مرونة

الطلب و مرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح¹.

ب- استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

د- مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات و المبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تتخذها السلطات النقدية -منع التسوية القبلية للواردات.

-الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

-تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

-حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج

نشير إلى أن معظم الدول بدأ تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم

هـ - إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار

حدة التقلبات في

الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص134، 135.

من أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها و ترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي¹.

المبحث الثالث: عوامل سعر الصرف وكيفية تحديده

المطلب الأول: أهداف سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:
أ- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تتحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

ب- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ج- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، و عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 136، 137 .

د- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات و في مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة

التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات¹.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية و الحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية و الإنتاجية. و سنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها:

سنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لان السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

أ- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوى الشرائية عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فان الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع لان السلع المحلية سيستمر بيعها .

¹ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، نفس الصفحتين .

حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية و في الفترة الطويلة، فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها¹.

ب- التعريفات الجمركية و الحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

نفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفية جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار آلي الارتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع ارتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

ج- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

د- الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عن القيمة المرتفعة للعملة ومع ذلك فإذا تفهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا عالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

آخر ما نصل إليه أنه إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها و إذا أدى

¹ - محمود حميدات، المرجع السابق، ص 111.

أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستخفض قيمتها¹.

المطلب الثالث: كيفية تحديد أسعار الصرف.

نميز ثلاث حالات:

أ- الحالة الأولى: و هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملية التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها ما دامت السلطات النقدية للبلاد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة .

ب- الحالة الثانية : هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط و يتم هنا تحديد سعر

الصرف عملة البلد

في سوق الصرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من

العملات و إنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب ، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة و بالمشورات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى ، و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا و عند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

ج- الحالة الثالثة : هي حالة الارتباط بسلة من العملات و هنا إما أن تربط الدول

عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين ، و نشير هنا إلى أن سعر الارتباط و دقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة ، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية².

¹ - محمود حميدات، المرجع السابق، ص 111.

² - محمود حميدات، المرجع السابق، ص 109، 110.

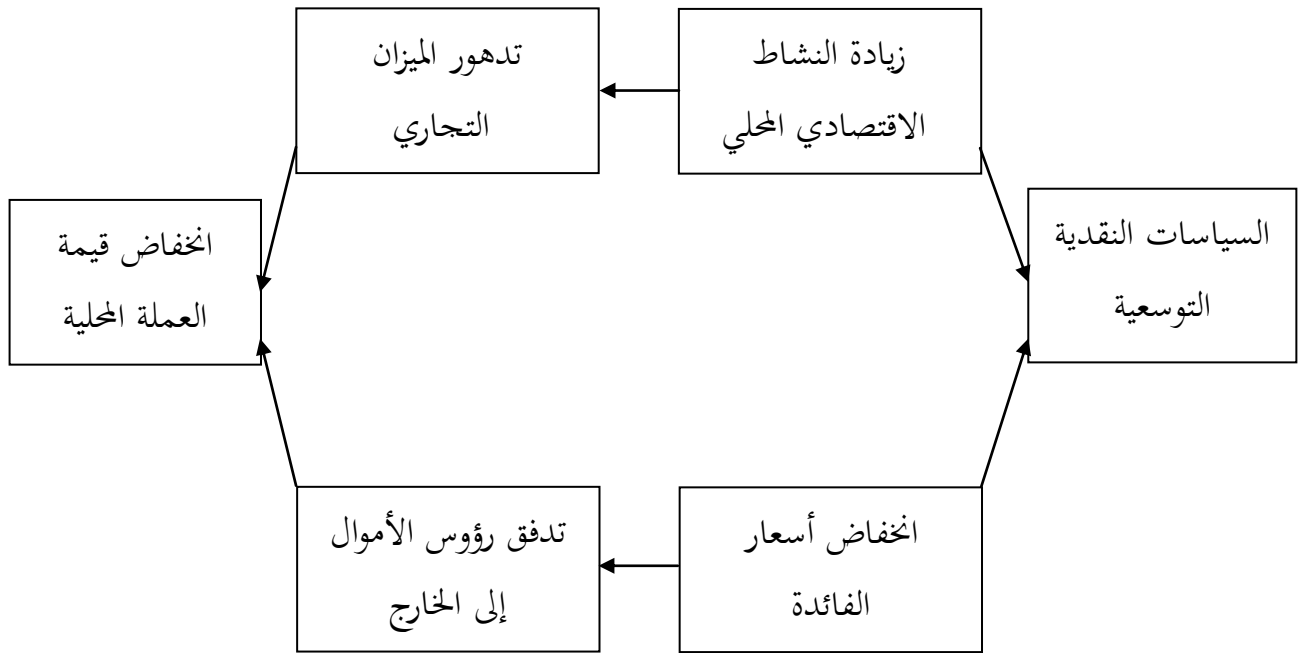
د- نموذج ماندل - في المنح في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، و هو نظرية لتحديد سعر الصرف. يحلل أثر توازن ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف، و يفترض أن صافي الصادرات يزداد بانخفاض قيمة العملة المحلية في المدى القصير، و أن الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و الخارجية يؤثر في تدفق رؤوس الأموال. و يستنتج النموذج أن هناك علاقة ايجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

يعتمد سعر الصرف التوازي على العناصر التالية:

- مستوى النشاط المحلي.
 - مستوى النشاط الخارجي.
 - مستوى اسعار الفائدة المحلية.
 - مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.
- و للإضافة، الشكل الموالي يمثل تأثير السياسات النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنح¹.

¹ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 127.



خلاصة الفصل الأول:

نستنتج في نهاية العرض بأن سوق الصرف له أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي ويجب على كل دولة الإحاطة بهذا الموضوع لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في المعاملات الاقتصادية المالية و التجارية التي تجري بين مختلف أقطار العالم.

- سعر الصرف هو تحويل عملة دولة بعملات دول أخرى وفقا لنسبة معينة.
- سعر الصرف يؤثر على المتغيرات الكلية الاقتصادية.
- سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.
- تسمح عملية المقايضة

تمهيد:

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل الميزان التجاري حين يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفي في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته

المبحث الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخف من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المدثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل¹ ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفي قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها. ففي حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة

بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية²

□ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

□ ارتفاع أسعار الواردات على بع السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة " دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة

تنمية الراقدين، العدد 30، العراق، 8002، ص7

² محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص183

بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الو
نية .

نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف
يجعلهم

يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي
بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.
وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على
الكثير من العوامل منها¹:

مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على
الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض.

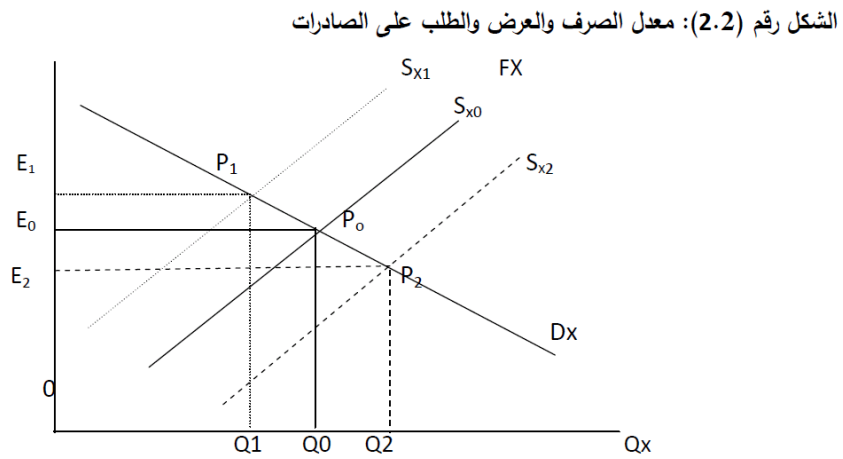
بيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا
كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفي. ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون
سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلاً من 900.000
دج، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000 دج ستخفض
من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل
1 أورو إلى 100 دج مقابل 1 أورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفي سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن
ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على
صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع
المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من
الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 267

في من المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار و يتحدد عر الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الو نيين ورغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



المصدر: نشأت نبيل الركيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة بمصر، 2006، ص5.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (2.2) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلا) يتحدد بدالة لب ثابتة DX لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات SX تستجيب لتغيرات معدل الصرف .

QX : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

FX : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية .

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 و التي تمثل نقوة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى SX_1 و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح SX_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2

2 بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_0 , E_1 , E_2 كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:
(كمية الصادرات*) (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية¹)

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)²، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفي قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخف الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي³، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يدثر التخفي على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفي قيمة العملة يخف الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفي على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى و

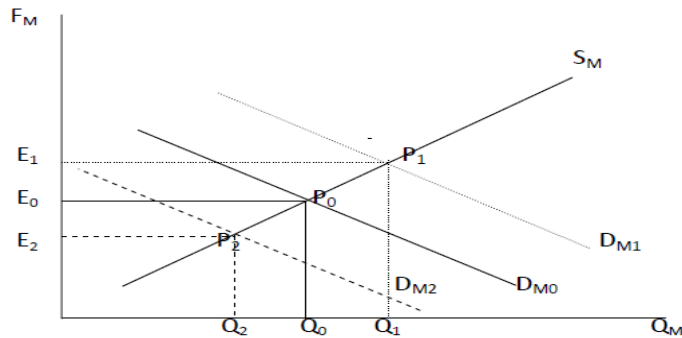
¹ نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص6

² Ching-chong Lai, Wen-ya Chang, Do Self-fulfilling Expectations of Currency Devaluation Improve the Balance of Payments?, Journal of Economic Studies, Vol. 19 Iss: 4, 1992, p320.

³ مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص329

ان توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية¹. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الأسعار، إضافة إلى خف تكلفة الإنتاج نتيجة خف تكلفة الواردات من المواد الخام² و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عروض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص8.

من خلال الشكل رقم (2,3) وبافتراض دالة عرض الواردات SM ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات DM فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

¹ بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أروحة مقدمة ضمن متلبات نبيل شهادة دكتوراه. دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنينة، الجزائر، 2001/2002 ص- 130

² حمدي عبد العييم، مرجع سابق، ص148

QM: تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

FM: تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث (وضح الشكل رقم 3.8) أنه عند النقطة $0P$ يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني $0E$ والكمية المطلوبة من الواردات تكون $0Q$ فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح $1DM$ وتتحدد نقطة توازن جديدة عند $1P$ بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من $0Q$ إلى $1Q$ وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح $2DM$ وتتحدد نقطة توازن جديدة عند $2P$ بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من $0Q$ إلى $2Q$ ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة $E2$ ، $E1$ ، $E0$ كما يلي

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الواردات*) (سعر الواردات مقوماً بالعملة الأجنبية¹).

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفي سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل و يتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات²، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها³. وما يمكن قوله هو أنه من المفتر أن تكون نتيجة التخفي الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 9

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن 2007 ص 163

³ مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص 329

الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية

يترتب على عملية تخفي قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات والواردات.

- التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفي قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفي مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفي تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها وهذا يرجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الإستخراجية والتي تتحدد أسعارها عالمياً¹.

أولاً: مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة

ترتب زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفي قيمة العملة²، فمن أجل تخفي قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجه للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العادلة وزيادة قدراتها التصديرية.

¹سمية زيارر وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجانزي (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم

الإدارية، العدد 02، المجلد 36، الأردن، 2009، ص 364

²عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 189

ثانيا: مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها، وعادة ما تكون هي الدول الصناعية، نتيجة للتقلبات التي تشهدها في دولها الاقتصادية من خلال الركود الاقتصادي الذي يذثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية¹، وهذا يدل على أن سياسة تخفي قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتب بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفي قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري للدولة، كون حصة الصادرات انخفضت من جانبيين هما: الجانب السعري و الجانب الكمي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.

-التأثير على واردات الدول النامية:

إن سياسة تخفي قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري وذلك في ظل توفر الشروط التالية:

أولاً: مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدولة المصدرة للسلع والتي قامت بتخفي قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفي وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفي، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلاً من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب ومن بينها نيام الإعانات و نيام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة.

¹مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر 2007، ص330

فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي¹.

ثانياً: مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفي قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محلياً، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فق، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات مواد غذائية أودوية... الخ، فالتخفي في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نق الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية²، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري، كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لواردها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.

المبحث الثاني : فعالية سعر الصرف.

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة الهدف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في حالة ميزان المدفوعات ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف تساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤدي إلى ظهور سوق (موزي) سوداء للتعامل في الصرف الاجنبي، إن أسباب ظهور مثل هذا السوق هي نفسها بالنسبة للعديد من الدول النامية.

¹Commerce Secre Secretary Government of India , *Anti-Dumping-Aquide*, Directorate General of Anti-Dumping & Ministry of Commerce, India,1995,p5.

²زووي الحبيب، *سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية* " حالة الجازنر"، الملتقى الدولي ال ريع :المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجازنر، أبريل 2006، ص2

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي للمراقبة الصرف فإذا كانت الدول تراقب كل العمليات التجارية سيتطور وينمو سعر الصرف الموازي أما إذا لم تلبيه بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، يتضح هذا جليا من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري بفعل بعد الرقابة الصارمة للصرف سنة 1974 تفاقم حجم الصرف الموازي.

إن سعر الصرف الموازي شأنه شأن الصرف الرسمي يتحدد بعامل العرض والطلب. المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر.

قبل عقد التسعينات كانت سياسة الصرف تتماشى مع النهج الاقتصادي المتبع، وهو مركزية القرارات إن لم نقل أن هذه السياسة كانت مهمشة لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب، ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات أجنبية للبنوك الأجنبية في إطار سقف ائتمانية وبعد عام 1990 كانت القفزة النوعية لهذه السياسة بالاتجاه إلى المرونة، وسنحاول إبراز أهم مميزات هذه السياسة التي كانت باستمرار تحاول تكييف أدواتها مع الأدوات الخاصة بكل مرحلة.

الرقابة الصارمة على الصرف في الجزائر:

وضعت الرقابة على الصرف في المرسوم المؤرخ في 19 أكتوبر 1963، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف هي:

حماية الاقتصاد الوطني والوقاية من هروب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى وضع قيود على التجارة الخارجية وخاصة الواردات من أجل تقليص العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات بعد خروج المستعمر.

القيام بالسياسات الاقتصادية والنقدية بدون الأخذ بعين الاعتبار الدفاع عن استقرار العملة الوطنية في السوق الدولية.

وضع الاقتصاد الوطني في منأى عن تغيرات الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الجزائر. تنسيق سياسة النمو الاقتصادي في إطار إداري في يد السلطات.

¹ - Ali TOUATI, le régime de change et mondialisation, le cas algérien, voir le site : www.senat.fr/international/coloalgerie.2003/algerie2003htm#toc16, le 25/01/2005.

تدعيم احتياطات الصرف بالعملات الأجنبية والتقليل من فجوة العجز في ميزان المدفوعات. وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، و ذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية، بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

ولعل ما ميز هذه الفترة هو:

التسعير الإداري للدينار، وهذا ما أدى إلى خسارته لمهمته التقليدية كمنظم للعلاقات الاقتصادية في المبادلات التجارية، وجعله مجرد عامل بسيط للتحويل الإداري مقابل العملات الأجنبية.

أسعار صرف مستقرة، وكان الدينار فير قابل للتحويل كليا، ومقيم بأكثر من قيمته الحقيقية وليس ه علاقة بالهيكل الاقتصادي ولا بالتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي. احتكار الدولة للتجارة من خلال دواوينها الوطنية، وذلك بإقرار التراخيص الإجمالية (AGI) للواردات، ليصبح الاحتكار كلية على النشاط التجاري عندما تعدى للصادرات، وإقصاء الوسطاء الخواص من التجارة الخارجية بالقانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978، بالإضافة إلى القيام بتفاقيات ثنائية، والسماح للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر.

الرقابة المباشرة والكلية لكل التدفقات الرأسمالية مع الخارج، وعدم إمكانية انشاء أصول مالية أو عقارية في الخارج من خلال النشاط في الجزائر، مع إجبارية تقديم المتحصلات من العملات الأجنبية للبنك المركزي.

عدم قبول استثمارات أجنبية إلا بمشاركة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على أساس نسبة 51/49 % 1.

مع حلول عام 1988 أصدرت مجموعة من النصوص القانونية، التي خففت من الرقابة حيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد والتحول إلى الطريقة الجديدة التي تتمثل في الموازنات

¹ - محمود حميدات، المرجع السابق، ص 185.

بالعملات الأجنبية، على حسب الطلبات بالإضافة لإدماج القطاع الخاص لدخول النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام من أجل تحريك القطاع الخارجي. هذه التغيرات في الرقابة على الصرف ترجع بالأساس إلى التغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف المتوفرة، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من قروض من الهيئتين الدولية، وكانت من أهم المساوئ التي خلفتها هذه الرقابة ازدواجية الصرف، بظهور السوق الموازي للعملات الأجنبية من أجل تلبية طلبات المتعاملين. هذا نتيجة للقيود الشديدة على النقد الأجنبي، وأخذت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الاتساع لتصل إلى حوالي خمسة أضعاف، كما زادت حدة هذه القيود نتيجة تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج عبر قنوات غير رسمية. السوق الموازي للصرف:

كما يطلق عليها السوق غير الرسمي أو الحر، وهو سوق أين يتم التفاوض فيه بشأن العملات الأجنبية بكل حرية وفقا للعرض والطلب، لأنه لا يخضع لرقابة السلطات النقدية، وبعكس السوق الرسمي، السوق الموازي مربوط بعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي وحاليا منذ أفريل 2002 حلت العملة الأوروبية الأورو محل الفرنك.

يمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي للمتعاملين الاقتصاديين للجوء إلى هذه الأسواق وتطورها 1 فيمايلي:

وجود الرقابة على الصرف بفرض قيود على المبادلات الخارجية وحركات رؤوس الأموال ، وهذا ما يؤدي إلى ردة فعل عكسية.

وجود نظام الواردات بدون دفع (Sans paiement) التي تسمح للمتعاملين الاقتصاديين من الحصول على عملات صعبة قابلة للتحويل في السوق الموازي لتمويل الواردات، أي تحويل رؤوس الأموال خارج القنوات الرسمية (البنكة).

التسريح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل البنوك التجارية، دون الحصول على تبرير مقبول لمصدر رؤوس الأموال التي يقدمها.

¹ - Hocine BENISSAD, Op.cit, P110.

- Abdelkrim NAAS, Op.cit, P 22.

اتساع القطاع الخاص الذي يستثمر في الخارج، أو يعمل في نشاطات خفية أو تحتية، ووجود سوق موازية للسلع المادية.

وجود فوارق في التكلفة ناتجة عن التصريف اليدوي الأقل من تكلفة التصريف البنكي وهذا ما أدى إلى اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. من خلال بيانات الجدول رقم (10) يتضح أن التطور الكبير للسوق لموازي بدأ من سنة 1974، وأن تطور سعر الصرف الموازي كان في استمرار بسبب الطلب المتزايد على العملة الأجنبية، لكن في سنة 1986 عرف هذا السعر تراجعاً قدره 33% مقارنة بالنسبة لـ 1985، بسبب نقص العوائد من العملات الأجنبية، يعكس سعر الصرف الرسمي الذي انخفض فقط بـ 16.4 % عن السنة السابقة، لكن رغم ذلك بقي الفارق بينهما كبير، وظل على تلك الوضعية حتى عام 1994 أين تقلص الفارق الكبير من 138% سنة 1993 إلى 19% فقط، وهي السنة التي قامت الجزائر فيها بتخفيض معتبر للدينار الجزائري، و استمر في الانخفاض حتى وقتنا الحاضر.

نخلص أن سعر الصرف الموازي يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري، وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من أجل تقليص الفارق بين السعيرين إلى أقل من 25 % حسب اتفاق الجزائر مع ص.ن.د وعلى اعتبار بنك الجزائر منظم لسوق الصرف وسعر صرف الدينار، فهو لا يسمح أن يكون متعدد 1، واعتبر ذلك من أسباب التخفيضات التي أتت في المرحلة التالية:

جدول رقم (03) : تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي للفترة (1970-1995).

الوحدة: دج/فرنك فرنسي

¹ - التعليمة 11/03 المؤرخة في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 52 المادة 127، ص 17.

- انظر كذلك المادة 88 من قانون النقد والقرض.

1987	1986	1985	1980	1977	1974	1970	السنوات البيان
0,8	0,71	0,61	0,62	1,3	1,1	1,0	سعر الصرف الرسمي
4	4	3	2	1,5	1,4	1	سعر الصرف الموازي
400	463,38	145,79	22,58	15,38	27,27	0	الفرق %

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988
11	10,5	4,2	4,36	3,75	1,8	1,5	1,2
13	12,5	10	9,5	7	6,8	6	5
18,18	19,04	138	117,88	866,66	277,7	300	316,66

المصدر:

Mohame KENNICH , Monnaie surévaluée, système de prix et d'évaluation en Algérie, les cahiers du CREAD, N°57, 3 eme trimestre, 2001, Alger P21.

Abderezak BENHABIB et autres, Marché de change et de mésalignement, le cas de dinars algérien, voir le site : www.univ-paris 12.fr/labos/gratic/benhabib.com, le 23/12/2004.

سياسة تخفيض القيمة للدينار الجزائري:

نظرية تخفيض العملة:

إن تخفيض قيمة العملة يمكن تعريفه على انه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية.

على العكس انخفاض قيمة العملة فإن التخفيض في قيمة العملة يعتبر عمل إداري هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض قيمة يتمثل في تغيير قيمتها في طرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية مع تزايد المستوى العام للأسعار

أما على مستوى أسواق الصرف فيكون معدل صرفها منخفضا بالمقارنة مع العملات الأخرى.

كما أن عملية التخفيض يجب أن تحضر بدقة ونجاة حيث أن نجاحها يتوقف على عدة مقاييس أهمها:

اختيار الوقت المناسب لهذه العملة.

اختيار المعدل المناسب.

التحكم في نتائج العملية.

الهدف الأساسي لتخفيض العملة هو تحكم السلطات في أسعار الصرف من أجل تعديل أسعار السلع لمحلية (الخيارات) إلى مستوى السلع (الخيارات) الأجنبية لكن نتائج هذه العملية تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية للدولة.

أسباب تخفيض العملة:

يمكن التمييز بين عملية تخفيض العملة في ظروف اقتصادية حسنة من جهة أخرى.

في حالة ظروف اقتصادية حرجة:

عجز الميزانية.

جز ميزان المدفوعات.

البطالة كسبب لتخفيض العملة.

في حالة ظروف اقتصادية حسنة:

التوسع التضخمي كسبب تدهور الميزان التجاري.

القضاء على التضخم أو تخفيض من قيمة العملة¹.

المطلب الثاني: نظام تحديد قيمة الدينار الجزائري:

منذ جانفي 74 أصبح الدينار الجزائري يتمتع بشيء من الحرة في تحديد قيمته أمام العديد من العملات وهذا بفضل التقييم اليومي لقوته الشرائية يحدد عن طريق علاقته ثابتة بين

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص 99، 100.

الدينار وسلة من العملات، تتحدد هذه القيمة بواسطة أهمية المبادلات من السلع والخدمات وكذلك حركات رؤوس الأموال من تلك العملة مقارنة بالعملات أخرى.

منذ 89 قررت الحكومة تخفيض الدينار بشكل إداري إلى غاية أن يصبح للدينار قيمة خارجية حقيقية، أي الوصول إلى التحويل التام. هناك عدة أسباب لخلق النظام الجديد:

نظام مقيد ومراقب بالنسبة لإمكانيات الحياة على العملة الصعبة وتحقيق المبادلات الخارجية.

الدينار الجزائري ليس له قابلية التحويل إلى العملات الصعبة الأخرى في الأسواق العالمية. عدم وجود سوق داخلي لمبادلة العملات يحدد بصفة تلقائية قيمة الدينار الجزائري (حسب قوة الطلب والعرض).

إن وجود الخصائص السابقة يدل على أن السلطات الجزائرية اتبعت منذ الاستقلال طريقة تسمى طريقة سلة العملات وهي طريقة إحصائية تأخذ بعين الاعتبار كل العملات الأجنبية التي تتعمل بها الدولة سب أهمية كل عملة وحسب التبادل التجاري مع تلك الدول التي تملك تلك العملة، تحتوي سلة العملات 14 عملة (\$، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني...)، أين يلعب \$ دور العملة الوسيطة وتتحدد القيمة الخارجية للدينار حسب القيمة الخارجية لـ \$ في سوق باريس للعملات، تحسب معاملات الترجيح على أساس هيكل جانب النفقات من ميزان العمات التجارية.

1- سوق الصرف لأجل في الجزائر:

لقد تميزت سنوات لتسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت إلى بروز مخاطر الأسواق لمسايرة لميكانيزمات اقتصاد السوق.

المشروع الجزائري لم يهمل هذا الجانب وأقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تولى البنك الجزائري ضمان سيرها، وتجلى العمل بهذه الأخيرة في الثلاثي الأول من سنة 94 ثم بعد ذلك تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في إطار سوق الصرف البنكي، إذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف 1:

¹ - محمود حميدات، المرجع السابق، ص 99، 100.

أولاً: ميكانيزمات الصرف لأجل في الجزائر .

ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 91-07 لـ 14 أوت 1991 والمتعلقة بقواعد وشروط الصرف والمصادرة رقم 25، 24 مارس 1992 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل تسليم إحدى أو كلا العملتين المتبادلتين (دينار - عملة صعبة) يكون في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى اجل الاستحقاق.

ثانياً: السوق البنكي للصرف لأجل في الجزائر:

السوق البنكي للصرف لأجل بالرجوع إلى نظام 95-08 الصادر في : 23 ديسمبر 95 والمتعلق بسوق الصرف، نلاحظ أنه تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه إنجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية والعملات الصعبة القابلة للتحويل حسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية في السوق البنكي للتصرف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصرف لأجل للتعليم رقم: 79-95 الصادرة في 27 ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم وتشغيل السوق البنكي للصرف في مادته الخامسة، على انه السوق الذي تنجز فيه عملية صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عملتين بسعر يسمى سعر أجل والتسليم الفعلي بعد ثلاثة أيام .

2- الجزائر تحديات ورهانات:

لقد أصبح للجزائر منذ 01-01-1996 سوق الصرف، وهذا السوق يتمثل في السوق ما بين البنوك حيث أصبح تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري يخضع لآليتي العرض والطلب بمعنى أن الجزائر بدأت تطبق توصيات صندوق النقد الدولي السابق الذكر واصبحت هناك كذلك نقابة مختصة في متابعة خسائر الصرف التي أنهكت الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص يطلق على هذه النقابة تسمية "لجنة متابعة خسائر الصرف" والتي ساهمت رغم العراقيل التي واجهتها بوضع تصورات خسائر الصرف، وتدل على ذلك مختلف تدخلاتها على مستوى الهيئات المالية التالية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخصوص المديونية الخارجية والقرض المعاد هيكلته على مدى 10 سنوات حيث أن نسبة التخفيض تبلغ 9%، أما فيما يخص المديونية الداخلية فإن

القرض المعاد هيكلته على مدى 7 سنوات قد أعطي له أجل إضافي بواقع سنتين (1998-1999).

البنك الخارجي الجزائري بخصوص تخفيض المديونية وإعادة الهيكلة حيث أن هذه الصلاحية تكون لمدة 5 سنوات معفاة بنسبة 9% ومعبأة ابتداء من 01-01-1998. لكن الهيئات البنكية بقيت تضايق المتعاملين الاقتصاديين مما جعل هذه اللجنة النقابية ترفع وسائل التنديد بممارسة لا تتماشى وفلسفة اقتصاد السوق إلى مختلف الهيئات العليا في البلاد ومن بينها المجلس الشعبي الوطني، ومحتوى هذه الرسائل حسب ما نشر في الصحافة لجريدة الأصيل يوم 18-06-1998 ص 06.

خلاصة الفصل الثالث:

إن أحد القرارات التي تواجه البلدان تتمثل في اختيار أنسب لنظام سعر الصرف المربوطة أو الثابتة أو المعومة حسب ما يناسب الظروف التي تمر بها كل دولة ويتطلب هذا الإجراء معرفة خصائص نظام الصرف وسياسات القطاع المالي المصاحبة له تتلاءم مع كل دولة. تلخيصا لما سبق يمكن القول أن عملة الدينار قد اتبعت نظام صرف ثابت بعد الاستقلال حيث العملة كانت مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي. ثم عرفت بعد ذلك نوعا من الاستقلالية عند ارتباطها بسلة من العملات مما أدى إلى التوسع في سوق الصرف الموازية ونمو حجم المبادلات.

تمهيد :

يكتسي التعريف تجارة الخارجية الأهمية بالغة منذ مطلع هذا القرن، إذ يسعى والي حد بعيد إلى تصريف المنتجات و العمليات و الأفكار ، من خلال تصريف الفائض من السلع والخدمات عن طريق التصدير . 1، وكذا توفير السلع و الخدمات الغير متوفرة عن طريق الاستيراد، ونتيجة للتطوير التكنولوجي وكذا نظام المعلومات و الاتصالات الدولية ، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره محددًا للنمو الاقتصادي، و تحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

من خلال هذا المبحث نحاول إعطاء مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

- مفهوم التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها:

-التجارة الخارجية هي:

المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع و الأفراد ورؤوس أموال وهي بين الأفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة المتكاملة الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوربية.

-التجارة الخارجية هي:

عملية التبادل التجاري للسلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة

بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

-تمثل التجارة الخارجية احد فروع علم الاقتصاد الذي يسمح بدراسة الصفقات التجارية

عبر الحدود السياسية للدولة فيمثل هذا التعريف استقلالية التجارة الخارجية على

الحكومات الاقتصادية و تصنف التجارة الخارجية إلى صفقات مختلفة منها:

1- تبادل السلع الملموسة.

2- تبادل الخدمات المختلفة.

-أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد و في نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع و الخدمات المختلفة من

خلال نشاط التصدير فتؤثر هذه¹ النشاطات الاستيرادية و التصديرية بدورها على

الأسواق المادية السلعية (الإنتاج الدخل و العمال) و على الأسواق المالية و

النقدية (أسواق النقود و الصرف الأجنبي) .

¹حسام علي داود وآخرون، " اقتصاديات التجارة الخارجية " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،(الطبعة

و قد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية و الإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية و النقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على الاقتصاديات المختلفة لمعظم دول العالم. و يمكن إيجار أهمية التجارة الخارجية و المتمثلة أساسا فيما يلي .

. تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة. تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار .

. تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي. و كذلك من خلال القدرة التصديرية و أثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك الميزان التجاري.

- تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات و الخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية و إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، و إذا كان بإمكان الدولة الإنتاجية ، فإنها تزيد في تكاليف نتيجة الإيرادات.

- تقسيم العمل بمعنى تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا راجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعا عادلا بين دول العالم.

تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاديتها بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدولة فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية و الاقتراض الدولي ما هو إلا صورة لانتقال السلع و الخدمات من دولة غلى أخرى.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها
-أسباب قيام التجارة الخارجية :

لا تخرج النظريات الكلاسيكية القديمة عن إعطاء التكاليف النسبية للإنتاج أهمية كبرى في قيام التجارة الدولية، فالدولة التي تتخفف فيها تكاليف إنتاج سلعة من سلعة بالمقارنة التكاليف نفس السلعة في الدول الأخرى ، تكون دولة مصدرة لهذه السلعة، وان نتجه نحو إنتاج سلعة أو سلع أخرى تستطيع إنتاجها بتكاليف اقل حيث تتمكن من تصديرها واستيراد السلع التي تحتاج إليها من الدول الأخرى .

أما النظريات الحديثة فأساسها أن قيام التجارة الدولية مرتبط باختلاف أسعار السلع كنتيجة لاختلاف تكاليف الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج الرئيسية وهي الأرض . العمل . رأس المال ومادامت عوامل النتاج مختلفة في توفرها و تكاليفها ومدى الطلب عليها بين دولة وأخرى فان ذلك عامل هام من عوامل نشاط التجارة الدولية ، فالأرض متسعة في استراليا ولكن العمل مرتفع التكاليف بعكس الحال في مصر حيث يتوفر العمال وتتنخفض تكاليفهم و تصنيف الأرض . و يمكن تلخيص أهم الأسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي
عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.
. التخصص الدولي:حيث إن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها

بميزة نسبية مما يزيد ويكون هناك فائض لديها في هذه السلعة و بالتالي عليها استبدال بالسلع أخرى من إنتاج دولة أخرى والتي تتمتع بدورها بميزة في إنتاجها.وهذا التخصص يؤدي إلى إنشاء مشروعات كبيرة قد يؤدي إلى تقليل الكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفرة حجم كبير.

- اختلاف الميول و الأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

- الفائض في الإنتاج المحلي الذي من اللازم تصريفه و ذلك بالبحث عن الأسواق جديدة خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كاف الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا

- السعي إلى زيادة الدخل القومي و الاعتماد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع المستوى المعيشة محلية وتحقيقا لرفاه الاقتصادي.

- اختلاف مستوى استخدام التكنولوجيا في إنتاج من الدول لآخري مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثلة للموارد الاقتصادية حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالمية في ظل الارتفاع مستوى التكنولوجيا و على العكس من ذلك في الحالة انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثلة للموارد الاقتصادية.²

-النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية:

أولاً: التحليل الكلاسيكي

نظرية الميزة المطلقة:

أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية هو الاقتصادي ادم سميث في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776 حيث استخدم الفرق المطلق في الكتلة الإنتاجية بين الدول وهذا ما يسمى بالميزة المطلقة وهذا يعني أن الدولة التي لها ميزة مطلقة لسلعة ما تباشر تصديرها مع دول أخرى وتستوردا لسلع التي تقل فيها كفاءتها وقدرتها الإنتاجية أي لها (نقيصة مطلقة) وبالتالي فان هذه الدولة سنكتسب أكثر إذا تخصصت في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بالميزة المطلقة، وقد اسند ادم سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة .

نظرية الميزة النسبية :

بعد 40 سنة من تحليل ادم سميث جاء دافيد ريكاردو ليعطي فرصة للدول النامية التي ليس لها ميزة مطلقة في أي سلعة بسبب استخدامها لطرق تقليدية و أقل كفاءة.

²حسام علي داود وآخرون، " اقتصاديات التجارة الخارجية " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،(الطبعة

الأولى) ، 2000، ص 12

فقد بين ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي صدر عام 1821 انه حتى وان كانت لدولة ما نقيصة مطلقة فبإمكانها المشاركة واقتحام سوق التجارة الدولية أي إن هذه الدولة لديها ميزة نسبية في إنتاج سلعة ما.

وبصفة عامة يقر دافيد ريكاردو إن سبب القيام التجارة الخارجية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في الإنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتماد على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل، والحركية التامة لعناصر الإنتاج داخليا وتمثل الأذواق كما اعتمد في نظرية المزايا النسبية

علة مجموعة أخرى من الافتراضات تسمى بالافتراضات التحليلية:

- 1 وجود دولتين فقط: أي أن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط.
- 2 وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط.
- 3 ثبات مستوى تقدم التكنولوجيا .
- 4 العمل عنصر وحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة .
- 5 إن التبادل الدولي يتم بين دولتين على أساس مبادلة وحدة بالوحدة¹

(3) نظرية القيم الدولية ل جون ستيوارت ميل

يتفق جون ستيوارت ميل مع دافيد ريكاردو في أن السبب الأساسي في القيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع مع دولة أخرى ، وذلك اعتماد على نفس الافتراضات الأساسية النظرية وهي المنافسة الكاملة ، التوظيف الكامل ، الحيرة التامة لعناصر الإنتاج داخليا ، تمثل الأذواق ولكنه يختلف عن ريكاردو وفي تعديله لبعض الافتراضات التحليلية حيث يقوم بتعديل الافتراضين الرابع و الخامس نظرا لعدم واقعيتهما ولذا فان مساهمة جون تعتمد على الافتراضات التحليلية التالية :

- 1 وجود دولتين فقط .
- 2 وجود سلعتين فقط .
- 3 ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

4 - إن قيمة السلع تحدد بتكلفة إنتاجية من كل عوامل الإنتاج (العمل. رأس المال الأرض³ التنظيم) وليس عنصرا العمل فقط.

- إن تبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة بوحدة والافتراضات التحليلية التي اعتمد عليها تحليل جون لا تتأثر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على مستوى الدولي.

ثانيا: التحليل النيو كلاسيكي

النظرية السويدية (نظرية هيكشر - الين)

حيث تستند في تفسيرها الأسباب قيام التبادل التجاري، إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس إلى اختلاف الميزة النسبية، كما تعكسها تكلفة العمل مثلا... الخ.

و تجدر الإشارة على الأسباب المبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى التجارة المحلية داخل البلد أو المنطقة في هذا البلد، ألا وهي رفع مستوى المعيشة.

وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارية الخارجية في رفع مستوى المعيشة.

أولا : ليس لكل دولة نفس الإنتاج و الإمكانيات المتاحة لإنتاج سلع و خدمات الحقيقية حيث أن عالمنا اليوم غاية في التنوع ، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها و البعض لآخر فقير في موارده، وهذه الحقيقة بعينها أي وجود اختلافات في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية¹ .

المبحث الثاني: آثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

المطلب الاول: علاقة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

سوف نستعرض في المبحث تجارة الدولية و أهميتها في تحقيق التنمية

الاقتصادية.

¹: طالب محمد عوض، "تجارة الدولية (نظريات وسياسيات)"، مطبعة الإشعاع، الأردن، 1995، ص63

– نظرية تجارة الدولية و تنمية الاقتصادية.

بناء على النظرية التقليدية في التجارة الدولية ، تخصص الدول في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية ويزيد الإنتاج العالمي وتحصل كل دولة على حصتها من مكاسب التجارة وحسب التوزيع الحالي للموارد الطبيعية و التكنولوجيا بين الدول المتقدمة و الدول النامية تقتضي نظرية الميزة النسبية بان على الدول النامية التخصص في الإنتاج المواد الأولية وتصدير المواد الخام و النفط المعادن و الغذاء إلى الدول المتقدمة ومبادلتها بالمنتجات المصنعة. قد يعطيهم هذا التقسيم الرفاهية في الأجل القصير، و تعتقد الدولة النامية بان نمط التخصص و نظمها التجارة سيجعلها بوضع اقل أهمية بالنسبة للدول المتقدمة، وبعدها عن جني المنافع الحركية للصناعة و تعظيم رفاهية في الأجل الطويل. لهذا هاجمت الدول النامية النظرية التقليدية الساكنة و ابتعادها عن عمليات التنمية و المطلوب منها تصحيح الحالات الحالية و تتطلب ضرورة التنمية تغيير الشروط الحالية.

ليس من الضروري على الدول النامية إن تخفض من مرتبتها بناء على النظرية التقليدية و تصدر المواد الأولية و إستيراد المواد المصنعة، فعلى سبيل المثال على الدول النامية إن تراكم رأس مال و تطور التكنولوجيا وتنقلها الميزة النسبية من الإنتاج المنتجات الأولية إلى إنتاج السلع المصنعة البسيطة أولاً، كما حدث للبريزيل وكوريا و تاوان و المكسيك و بعض الدول النامية الأخرى.

كذلك فإن المنافع الحركية للصناعة ممكنة من خلال الحسابات الأساسية للميزة النسبية مع مرور الزمن، وما يشير إليه التوسع في الإنتاج الصناعي الذي لا يحقق دائماً استخدام للموارد النادرة في الدول النامية مع إن بعض الدول تعمل على تحقيقه، لذا فإننا نحتاج إلى نظرية حركية صحيحة مقبولة، ويمكن الميزة النسبية الساكنة إن تحملنا إلى المشاركة الحركية في الاقتصاد إلى نظرية التجارة التقليدية، و النتيجة أن التجارة التقليدية لها علاقة بالدول النامية وعمليات التنمية.

– التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي¹

تعتبر التجارة الخارجية احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع و الخدمات من الدول وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي.

أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الاحتمالي، وكان من الواضح درجة الارتباط بين الصادرات و التنمية بين الأدبيات بان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وان زيادة الصادرات تقود لنمو السريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى نمو وريادتها بسرعة أيضا.

كما أن هذا القطاع يتمتع بأهمية مميزة لما له قدرة على المساهمة في عملية التنمية، و إن التجارة الخارجية تبرز في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن وبين الطلب الشديد البرودة، مقابل دورها الطويل المدى في المساهمة بتغيير هذا الواقع من خلال التأكيد على توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو مناسب في إطار تحقيق المقارنة في الإنتاج، لصالح بقية القطاعات خصوصا السلعة منها وتنوع هياكلها الإنتاجية⁴.

و إذا كانت التنمية الاقتصادية تعتبر أمرا ضروريا للدول النامية فإن أسرع بمعدل النمو الاقتصادي يعتبر الأمر كثير الحاجة في هذه الدولة حتى تستطيع اللحاق بالركب الاقتصادي للدول المتقدمة. و يمكن أن تلعب الصادرات دورا هاما في هذا الصدد عن طريق بناء الطاقات الإنتاجية في هذه الدولة لتحقيق هدف يجعل معدل النمو سريع وذلك بعد أن أتسع الفرق بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المتقدمة و في الدول النامية.

وتشكل الصادرات في واقع الأمر قيذا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية نظرا لأنها المصدر الأساسي و الهام النفوذ الأجنبي و الذي يتسنى عن طريقه دول النامية للحصول على المعدات الرأس مالية اللازمة لعملية التنمية عن طريق الاستيراد. و يؤدي ارتفاع نمو الصادرات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

¹: نفس المرجع السابق ، 37 ، ص 38.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

سوف نستعرض في هذا المبحث أهمية التجارة الخارجية و مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-أهمية التجارة الخارجية و تأثيرها على التنمية في فكر الاقتصادي
أولاً: أهمية التجارة الخارجية لدى التجار

لقد أطلق اصطلاحاً سياسة التجار على الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومات الأوروبية ابتداء من أواخر القرن 15، وحتى بداية القرن الثامن عشر، وقد تبلور المذهب وبرزت أهميته في أواخر القرن السابع عشر و استمر في الازدهار حتى أوائل القرن الثامن عشر، و الفكرة الأساسية للتجار أن الدولة يجب عليها أن تستخدم كل قوتها و نفوذها من أجل تحقيق النفع العام.

1 -التجار الأسبان: أمثال اورتز اوليفار (Ortiz Olivares) الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قوة دولتهم الاقتصادية وخاصة أنها كانت تعتمد التجارة الاستعمارية، ومن ضمنها مطالبة إسبانيا خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم ، وعلى هذا الأساس اقترح كتابها الاقتصاديون تصدير السبائك الذهبية للخارج بغرض عدم المساس برصيد الدولة من ثروتها ، إلا أن هذا الاقتراح كان غاية في السذاجة ، فكان من الأفضل لهم يصنعوا نظام أفضل يضمن لهم زيادة تدفق المعادن النفيسة عن طريق زيادة صادراتهم السلعية وليس عن طريق وقف خروج الذهب.

2. التجار الفرنسيين (أنصار التصنيع)

لم تكن فرنسا قد دخلت بعد مرحلة الاستعمار السياسي والاقتصادي أو التجارة⁵ الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية في هذه الآونة ، ولكن كان يكفي إن تقوم⁶ بزيادة إنتاجها من أجل تحقيق فائض للتصدير يضمن لها ان تحصل على المعادن النفيسة في مقابل الصادرات الفرنسية .

الفكر التجاري الفرنسي اهتم أصلاً بالطريقة التي تمكن من تنمية الاقتصاد القومي وزيادة ثروته أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة ، ولقد وجدها في التصنيع من

¹: محمود يسين ، "مقدمة في نظرية التجارة الدولية" ، الدار الجامعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1984، ص23.

اجل التصدير إلا انه عمل في نفس الوقت على الحد من الواردات لان معنى زيادة الواردات إن تزيد التدفقات المعدنية خارج الاقتصاد الفرنسي والعكس بالنسبة للصادرات .

3 التجاريين الانجليز (أنصار التبادل التجاري)

إما بالنسبة لانجلترا , فنجد إن إدارة الدولة للتجارة والتبادل التجاري الذي ساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي , لذا نجد إن الكتاب الانجليز , وكان لهم دورا كبيرا نظراً لتحسيسهم الشديد لتشجيع الأنشطة التجارية ومن أمثلتهم توماس مان Thomas Mun جون تشايلد J. Child وليام تمبل W. Temple وليام بيتي W. Petty . فقد رأى المفكرين الاقتصاديين ضرورة تطبيق نظام يقتضي بانه في حالة بيع السلع والمنتجات الانجليزية للدول الأخرى , ينبغي على تلك الدول تسديد أثمان تلك الواردات في صورة معدنية , و العكس في حالة استيراد انجلترا سلع أجنبية فإنها لا تدفع قيمة الواردات بالكامل في شكل نقدي بل تلزم الدول المصدرة بشراء منتجات انجلترا بجزء من قيمة الصفقة , وبذلك تستفيد انجلترا من نظام التجارة الخارجية دون تقديم في العلاقات الخارجية بين انجلترا ودول العالم الخارجي , لذا فقد حملة الدولة مسؤولية تنظيم الشؤون التجارية بحيث تكون معدلات التبادل دائما في صالحها.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية لدى المدرسة الحرة

تقوم سياسة هذا المذهب على أساس الفكر الحر و القائم على أساس ترك الأفراد الأحرار لتحقيق مصالحهم الخاصة،ومن راوده الكتاب الكلاسيك أمثال آدم سميث، مالستر و ريكاردو وستيوارت ميل كل هؤلاء في فرنسا ويمكن تقسيم آراء أصحاب هذه المدرسة إلى ثلاثة تقسيمات:

1 الفيزيوقراطية : (أنصار الحرية الاقتصادية من الفرنسيين)

تعتبر المدرسة الفيزيوقراطية إحدى فروع المدرسة الحرة ، و الذي ظهر في فرنسا ويعتبر كين (f.Queny) مؤسس تلك المدرسة أن هذا المذهب الحر للطبيعي ن كان يهدف أساساً إلى إرسال قواعد حرية النشاط الاقتصادي للاقتصاد الفرنسي، وذلك يهدف عزل العوائق الجمركية التي كانت تحد من التبادل التجاري و أيضا التشريعات المهنية و الطائفة التي كانت تقيد انطلاق النشاط الصناعي بما تفرضه من القيود

لمزاولة مهن معينة وساد مبدأ دعه يعمل دعه يمر سواء تعلق الأمر بانتقال السلع والبضائع أو بهجرة العمال الداخلية والخارجية مما كان له أكثر في التشجيع وتوسيع النطاق الداخلي والخارجي.⁷¹

2 المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)

تعتبر هذه المدرسة أحد الفروع الانجليزية لمدرسة الحرية و يعتبر آدم سميث Adam من أشهر الكتاب هذه المدرسة، وكذا له الفضل في تأسيس علم الاقتصاد السياسي.

إذا كان الفيزيوقراط قد اعتبروا أن الأرض هي مصدر القيمة، فإن آدم سميث أشار إلى أن الأرض بمفردها لا يمكن اعتبارها مصدر للقيمة بل يجب أن ينظم إلى تضافر القوى الإنسان (العمل) مع تضافر القوى الطبيعية (الأرض).

كما أن آدم سميث نقد التجاربيين و سياستهم الاقتصادية نظرا لأنه كان من أشد المؤيدين لفكر الحرية التجارة الخارجية.

لكن كل من ريكاردو و جون ستيوارت ميل رغم أنهم من المدرسة الكلاسيكية إلا أن أفكارهم كانت نقد للأفكار التي جاء بها آدم سميث نظرة تشاؤمية تقوم على أساس تنافر المصالح الفردية مع المصالح العامة، و أيدها في ضرورة تحرير التجارة الخارجية حتى تتحقق فكرة التوازن الاقتصادي.

3 الفكر الاقتصادي الحر المتفائل

وقد تمثل هذا التيار الفكري الجديد في فيرديك Frédéric Pestait و دنيوييه في فرنسا Dunvigre و كاراي Corey في الولاية المتحدة الأمريكية و برنس سميث Prince Smith في ألمانيا و رأى هؤلاء المفكرين المتفائلين أنه ليس هناك ثمة تعارض بين المصالح الفردية و المصلحة العامة، بل على العكس فإن القوانين الطبيعية نتيجة دائما إلى تحقيق التجانس بين الوحدات الاقتصادية المختلفة وذلك في ظل سيادة الحرية الاقتصادية.

حيث نادوا بضرورة ترك الوحدات الاقتصادية حرة في تنظيم الحياة الاقتصادية و أيضا في تنظيم التجارة الداخلية و الخارجية، وذلك بغرض تحقيق أقصى نفع ممكن

¹: سهير محمد السيد حسن ، "تطوير الفكر الوقائع الاقتصادية"، مؤسرة شباب الجامعة ، 2000.

للمنتج و أقصى إشباع ممكن للمستهلكين.

- مساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

وبما أن التجارة الدولية لا نتوقع منها أن تكون محركا قويا للنمو، فهي لا زالت - بجانب المكاسب الساكنة من الميزة النسبية تساهم في نمو الاقتصادي للدول النامية هذه الأيام ، و تحقق المنافع المهمة التي تكون التجارة الدولية من التأثير على التنمية الاقتصادية و تتمثل هذه المساهمة في ما يلي: ²

- 1 هي تقود إلى المنافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة ، حيث تستطيع الدول النامية بالتجارة التحرك من نقطة إنتاج غير كفاء داخل منحى إمكانيات الإنتاج بسبب عدم استغلال الموارد بالكفاءة لان الطلب الداخلي غير فعال ، إلى نقطة على منحى إمكانيات الإنتاج ، و تبين أن التجارة هي متنفس التوسع أو الفائض المتوقع للسلع الزراعية و الموارد الخام، و هذا محدث في عدة دول نامية خصوصا في الدول جنوب الشرق آسيا و غرب إفريقيا.
- 2 إضافة إلى توسع حجم الأسواق ، حيث تعمل التجارة على تقسيم العمل ولا اقتصاديات الحجم مهمة فهي تعطي مكانا لإنتاج المواد المصنعة للاقتصاديات الصغيرة ، مثل تاوان وهونج كونج و سنغافورة.
- 3 تنبه التجارة و تسهيل تدفق رأس المال الدولي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ففي الاستثمار الأجنبي المباشر تحتفظ أنشآت الأجنبية برقابة هندسية على استثماراتها.
- 4 و في العديد من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل و الهند لغية رفع كفاءة الإنتاج المحلي، تعمل المنتجات المصنعة الجديدة على تنبيه الطلب المحلي.
- 5 تعتبر التجارة الدولية أفضل سلاح للمكافحة الاحتكار كونها تشكل حافزا لتحقيق كفاءة الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة الأجنبية ، و هذا ضروريا لإبقاء التكاليف و أسعار الموارد منخفضة (السلع الوسيطة و شبه الجاهزة و المستخدمة كمدخلات في الإنتاج المحلي).

خلاصة الفصل الثاني:

ان التجارة الخارجية لها دور مهم و كبير في التطور الاقتصادي كما لها أهمية في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية عبر مرور الزمن وذلك بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية إن الناتج القومي وبالتالي ازدهار التجارة الخارجية في أي دول ما إ و تطورت هذه الدولة وتحسن علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى وهذه ما نلاحظه في وقتنا الحاضر.

ونجد أيضا أن التجارة الخارجية عرفت تطورا ملحوظا نظرا للتغيرات الاقتصادية في العالم وزيادة التبادل الدولي كل هذه التغيرات من اجل تحقيق نظام اقتصادي مفتوح لخدمة التنمية الاقتصادية الذي يعتبر هدف كل الدول سواء كانت دول متطورة أو دول نامية. فالتجارة خارجية دورا فعالا وهاما جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة وتسهيل عملية دفعها ، كما تسهل عملية النمو الاقتصادي الذي يحقق انتعاش في الاقتصاد الوطني .

مقدمة:

تعتبر النقود أداة للتداول و تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف . إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يفرضي بجزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، و على هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف .من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين و نظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته . فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي ، و بالتالي في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم و النمو الحقيقي . و يهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد. الاقتصادية والمالية. ولا ننسى أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، و منها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية و انعكس ذلك على الدول النامية و منها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة ، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، و تفاقم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم

المديونية الخارجية. بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد المقدمة العامة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر 8 - استنفال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أثرت بشكل مباشر حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة % 5.1 في المتوسط خلال الفترة 1986-1991، و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص، و بالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة و أصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات و بقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعاً أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح . و قد عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2002 تغيرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، يهدف للتخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . في حجم الكتلة النقدية و الاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، و رفع احتياطي الدولة من تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98 %، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، و بالتالي التصدير يكون بعملة مرتفعة و الاستيراد بعملة منخفضة، و هذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي

من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحا كبيرا و أصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات . الميزان الت جاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي المقدمة العامة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر 9 -تعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر و على قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، و على ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري .الإشكالية :ولتدعيم هذه الدراسة و إبراز مكانتها العلمية قمنا بطرح الإشكال التالي: إن دراسة تغيرات سعر الصرف و أثر ذلك على التجارة الخارجية هو موضوع بحثنا ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الجزائر؟ الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على التجارة الخارجية في الجزائر إلى جانب هذه الإشكالية العامة و من أجل الإلمام بموضوع الدراسة، فقد حصرنا الموضوع في الأسئلة التالية

-:ما هي المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟ - ما مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية بصفة عامة و على التجارة الخارجية في الجزائر بصفة خاصة؟ -هل يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو على التجارة الخارجية الجزائري في المدى الطويل؟ - هل يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي على التجارة الخارجية الجزائري في المدى الطويل؟ يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو على التجارة الخارجية الجزائري في المدى الطويل؟ يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي على التجارة الخارجية الجزائري في المدى الطويل؟

-الفرضيات :

قمنا بوضع أربع فرضيات: المقدمة العامة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية
توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الأورو و ال تجارة الخارجية* .توجد علاقة
في المدى الطويل بين سعر صرف الدولار الأمريكي ال تجارة الخارجية الجزائري* .توجد
علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد ال تجارة الخارجية الجزائري* .
تنويع الاقتصاد حل أنسب لمشكلة الفوارق بين العملات .أسباب اختيار الموضوع :يعتبر من
المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها و دراستها ♦.الموضوع يندرج
في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا إلى
اقتحام أصوار هذا الموضوع . الحرص على دراسة سعر الصرف و ال تجارة الخارجية و
معرفة مدى تأثير الأول ♦ على الثاني .رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات و
المنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر ♦ صرف الدينار الجزائري.